وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 07 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع على أساس يومي ويغلق منخفضاً للأسبوع الثالث

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط يوم الجمعة لكنها تراجعت للأسبوع الثالث على التوالي بعد انخفاض حاد في وقت سابق هذا الأسبوع قبل رفع أسعار الفائدة القياسية وبسبب مخاوف من أن تبطئ الأزمة المصرفية الأميركية الاقتصاد وتضعف الطلب على الوقود. وأغلق خام برنت 2.80 دولار أو 3.9 بالمئة مرتفعا عند 75.30 دولارا للبرميل، بينما استقر غرب تكساس الوسيط الأميركي على ارتفاع 2.78 دولار، أو 4.1 ٪، عند 71.34 دولارًا بعد أربعة أيام من الانخفاضات التي أدت إلى انخفاض العقد لآخر مرة في أواخر عام 2021. أنهى خام برنت القياسي الأسبوع بانخفاض بنحو 5.3 ٪، على مدار الأسبوع، مضيفًا الخسائر الأسبوعية السابقة عند 2.6 ٪ و4.9 ٪. بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط 7.1 ٪، حتى بعد انتعاش يوم الجمعة، وانخفض كلا المعيارين لمدة ثلاثة أسابيع متتالية للمرة الأولى منذ نوفمبر. وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك بي أو كيه فاينانشيال: «يحاول النفط الخام عكس التراجع الأخير في الأسعار الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة ومخاوف الركود في القطاع المصرفي في الغالب». بالنسبة لبعض المحللين، تعتبر الأساسيات في السوق الفعلي أقوى مما قد يشير إليه سوق العقود الآجلة، وقال ستيفن برينوك، محلل سوق النفط في بي.في.إم، «بدلاً من الأساسيات الرئيسة، كان جنون البيع خلال الأسبوع الماضي مدفوعاً بمخاوف بشأن الطلب المرتبط بمخاطر الركود والضغط في القطاع المصرفي الأميركي»، وقال: «إن النتيجة هي أن هناك انفصالا كبيرا بين موازين النفط وأسعار النفط».

ولاحظ محللو كوميرتس بنك أن مخاوف الطلب على النفط مبالغ فيها ويتوقعون تصحيحًا للأسعار صعودًا في الأسابيع المقبلة، كما ارتفعت الأسهم، التي غالبًا ما تتحرك جنبًا إلى جنب مع أسعار النفط.

وساعد تقرير الوظائف الذي جاء أفضل من المتوقع في تخفيف بعض المخاوف من حدوث ركود اقتصادي وشيك، مدفوعًا جزئيًا بتجدد المخاوف المصرفية، ويتوقع المستثمرون أيضًا على نطاق واسع أن يوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة في اجتماعه السياسي لشهر يونيو.

لكن في الصين، انكمش نشاط المصانع بشكل غير متوقع في أبريل مع انخفاض الطلبات وتراجع الطلب المحلي على قطاع التصنيع المترامي الأطراف، ومع ذلك، فإن توقعات تخفيضات الإمدادات المحتملة في الاجتماع المقبل لمجموعة أوبك + المنتجين في يونيو قدمت بعض الدعم للأسعار، حسبما قال كلفن وونج، كبير محللي السوق في أواندا في سنغافورة.

وأظهرت بيانات من شركة الخدمات النفطية بيكر هيوز أن عدد منصات النفط الأميركية، وهو مؤشر على الإنتاج المستقبلي، انخفض بمقدار 3 إلى 588 هذا الأسبوع.

من جهتها، قالت انفيستنق دوت كوم، استعاد النفط بعض الخسائر، متجهًا إلى أسبوع أحمر ثالث. ظهر الانتعاش الفني المتوقع في النفط يوم الجمعة بعد أربعة أيام من الخسائر على التوالي للخام الأميركي وثلاثة أيام لخام برنت القياسي العالمي.

ولم تكن المكاسب كافية لمحو ضراوة عمليات البيع التي أثارتها العدوى المصرفية الأميركية والمخاوف الاقتصادية، مما وضع النفط على الطريق إلى أسبوع ثالث على التوالي في المنطقة الحمراء.

وقال إد مويا، المحلل في منصة أوندا للتداول عبر الإنترنت، على مدار الأسبوع، انخفض مؤشر الخام الأميركي بنحو 7 ٪، مضيفًا إلى خسارتين سابقتين بنسبة 1.2 ٪ و5.8 ٪ على التوالي للأسابيع المنتهية في 28 أبريل و21 أبريل.

وقال مويا: «يبدو أن خام غرب تكساس الوسيط جاهز لإيجاد منزل بشكل مريح فوق مستوى 70 دولارًا، ولكن المخاوف من زيادة العرض في الوقت الحالي يجب أن تحدد أي ارتفاعات تقترب من منطقة 75 دولارًا».

جاء انتعاش النفط يوم الجمعة حيث أظهرت البيانات أن أرباب العمل الأميركيين أضافوا 253000 وظيفة في أبريل، وهو ما يفوق توقعات الاقتصاديين. إن النمو القوي للوظائف هو دائمًا ميزة إضافية للنفط، الذي يعتمد استهلاكه على تنقل الناس وحيويتهم الاقتصادية، ومع ذلك، في حالة الاقتصاد الأميركي، كانت أرقام الوظائف القوية مشكلة لأنها زادت من التضخم منذ نهاية جائحة فيروس كورونا.

وكان التوسع في التوظيف في أبريل أعلى بنحو 40 ٪ من النمو المتوقع البالغ 180 ألفًا، ونقل معدل البطالة إلى 3.4 ٪ من 3.5 ٪ سابقًا، مما يجعل من الصعب -على الأقل من الناحية النظرية- على الاحتياطي الفيدرالي التوقف عن رفع أسعار الفائدة.

لكن، لقد كان هبوطًا دراماتيكيًا عن نعمة النفط في شهر واحد فقط بعد مناورة إنتاج أوبك + المجيدة التي أضافت ما يقرب من 15 دولارًا للبرميل في أوائل أبريل، بعد جولة أخرى من عمليات البيع ثم دفعت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرًا.

وأعلنت أوبك +، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي تقودها السعودية والتي تضم 13 دولة مع 10 حلفاء منتجين مستقلين للنفط، بما في ذلك روسيا، في أوائل أبريل أنها ستخفض 1.7 مليون برميل أخرى من إنتاجها اليومي، مما يضاف إلى تعهد سابق من نوفمبر بخفض 2.0 مليون برميل يوميا.

ومع ذلك، فإن أوبك + لديها تاريخ من المبالغة في الوعود وعدم الوفاء بخفض الإنتاج. بينما حققت المجموعة امتثالًا مفرطًا للتخفيضات الموعودة في أعقاب تفشي فيروس كورونا 2020، ويقول الخبراء إن ذلك كان نتيجة للطلب المضطرب الذي أدى إلى الحد الأدنى من الإنتاج، وليس الإرادة لخفض البراميل كما تم التعهد به.

ومن المحتمل أن تكون تجارة النفط قد لا تستجيب لمناورة إنتاج أخرى على الفور في الاجتماع القادم لأوبك + هو فقط في يونيو، على أي حال، أعلن السعودية يوم الخميس عن انخفاض من جانب واحد في الأسعار بمقدار 25 سنتًا للبرميل للمشترين الآسيويين لنفطها الخام. وقال مويا إن تخفيض الأسعار السعودية في آسيا، رغم تواضعه، «يؤكد مخاوف التباطؤ»، لكن السعودية رفعت أيضًا سعر بيع الخام العربي الخفيف إلى شمال غرب أوروبا بمقدار 2.10 دولار فوق تسوية برنت للاستفادة من أي دخل مفقود من انخفاض الأسعار الشهر الماضي. من جهته يرى جيه بي مورجان ان المستثمرين ينتقلون إلى الذهب والتكنولوجيا وسط مخاطر الركود

والمدة الطويلة لها جانب سلبي محدود في فترة الركود المعتدل. وارتفعت حصة أسهم شركات التكنولوجيا بشكل حاد في الأسهم العالمية.

ويلاحظ جيه بي مورجان أن موضوع المدة الطويلة يبدو أنه أصبح إجماعًا في الأشهر الأخيرة. وتبدو مثل هذه التجارة «جذابة نسبيًا» حيث سيكون لها جانب سلبي محدود في سيناريو الركود المعتدل في الولايات المتحدة، ولكن هناك الكثير من الاتجاه الصعودي في حالة الركود الأعمق.

لكن، ارتفعت حصة التكنولوجيا في الأسهم العالمية بشكل حاد هذا العام، مقتربة من أعلى مستوياتها في عام 2021، مما يشير إلى أن العالم ككل أصبح أكثر ثقلًا في التكنولوجيا بالإضافة إلى ذلك، من خلال النظر إلى الاهتمام القصير عبر قطاعات الأسهم الأميركية، فإن التكنولوجيا هي الأقل فائدة قصيرة تشير إلى زيادة في صافي التعرض من قبل مستثمري الأسهم طويلة / قصيرة.

وتوافد المستثمرون المؤسسين على الذهب، ولكن يبدو أن مستثمري التجزئة عززوا التعرض لعملة البيتكوين، وفي الائتمان، يتجه المستثمرون إلى سندات طويلة للشركات ذات الدرجة الاستثمارية. وهذا لأن سندات الشركات عالية الجودة لها مدة أطول عادة تتراوح ما بين 7 إلى 8 سنوات، أي نحو ضعف سندات الشركات ذات العائد المرتفع.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي تم متابعته عن كثب يوم الجمعة إن شركات الطاقة قطعت معظم منصات النفط والغاز الطبيعي في أسبوع منذ فبراير، انخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار سبعة إلى 748 في الأسبوع المنتهي في 5 مايو.

على الرغم من انخفاض عدد الحفارات هذا الأسبوع، قالت بيكر هيوز إن العدد الإجمالي لا يزال مرتفعًا بمقدار 43 منصة، أو 6 ٪، خلال هذا الوقت من العام الماضي. وانخفضت الحفارات النفطية بثلاثة أضعاف إلى 588 هذا الأسبوع، في أكبر انخفاض أسبوعي لها منذ مارس. وانخفضت منصات الغاز بواقع أربعة إلى 157، وهو أكبر انخفاض أسبوعي لها منذ فبراير.

وتراجعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 11 ٪ حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت نحو 7 ٪ في عام 2022. وفي غضون ذلك، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 52 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها نحو 20 ٪ العام الماضي.

ساعد هذا الانخفاض في أسعار الغاز في انخفاض عدد الحفارات النشطة في حوض هاينزفيل في أركنساس ولويزيانا وتكساس، ثالث أكبر حقل للغاز الصخري في البلاد، هذا الأسبوع إلى 62، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022، وفقًا لبيكر هيوز. ونما إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز بسرعة في الشهرين الأولين من عام 2023 - استجابة متأخرة لارتفاع الأسعار وتحسن عمليات الحفر التي ميزت معظم العام الماضي في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

لكن من المقرر أن يتباطأ النمو بشكل حاد حيث أدى التراجع الأخير في الأسعار إلى تقليص عمليات الحفر الجديدة واستكمال الآبار، مع ظهور التأثير بحلول الربع الرابع من عام 2023. وهذا الأسبوع، قالت تشيسابيك للطاقة وإي او جي للموارد وشركة ايه بي ايه، إنهم قد يؤخرون بعض عمليات استكمال الآبار أو يخفضون أعمال الحفر بسبب ضعف الأسعار.

ومع ذلك، أشارت شركة دايموندباك للطاقة، المنتجة للصخر الزيتي، إلى انخفاض أسعار الحفارات، ومن المقرر أن تنخفض تكاليف الصلب بنحو 20 إلى 25 دولارًا للقدم، في إشارة إلى تراجع الضغوط التضخمية التي ابتليت بها حقول النفط في العام الماضي.

اعتماد كوريا الجنوبية على الخام السعودي لأعلى مستوى في 18 عامًا

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

خفضت المملكة العربية السعودية أسعار النفط للعملاء في سوقها الرئيس في آسيا بعد تراجع العقود الآجلة، مع قلق التجار بشأن صحة الاقتصاد العالمي، وأدى ضعف الاقتصاد الأميركي والهشاشة المستمرة بين بنوكها، فضلاً عن بيانات التصنيع الضعيفة في الصين، إلى تجدد انخفاض العقود الآجلة لخام برنت وغرب تكساس الوسيط، كما انخفضت هوامش التكرير.

وخفضت أرامكو السعودية التي تسيطر عليها الدولة جميع أسعار البيع الرسمية لآسيا في يونيو. وتم تخفيض الخام العربي الخفيف الرئيس للشركة إلى 2.55 دولار للبرميل فوق المؤشر الإقليمي، أي أقل بمقدار 25 سنتًا من السعر لهذا الشهر. وتوقع استطلاع لشركات التكرير والتجار الأسبوع الماضي انخفاضًا أكبر بقليل قدره 45 سنتًا.

وتبيع أرامكو نحو 60 ٪ من شحناتها من الخام إلى آسيا، معظمها بموجب عقود طويلة الأجل، يتم مراجعة أسعارها كل شهر. والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند هي أكبر المشترين، كما رفعت الشركة جميع الأسعار للعملاء الأوروبيين وتركت معظم الدرجات الأميركية دون تغيير.

والمملكة هي أكبر مصدر للنفط في العالم وتتصدر مجموعة منتجي أوبك + إلى جانب روسيا، وقرر العديد من أعضاء التحالف الذي يضم 23 دولة، في أوائل الشهر الماضي خفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يوميًا، قائلين إنه كان «إجراء احترازيًا» لتحقيق الاستقرار في السوق. قفزت العقود الآجلة لخام برنت فوق 87 دولارًا للبرميل بعد الإعلان، لكنها عادت الآن إلى 73 دولارًا وانخفضت بنسبة 9 ٪ هذا الشهر، مما يشير إلى مدى تراجع المستثمرين. ويُعقد اجتماع أوبك + القادم في 3-4 يونيو، وقد قررت المجموعة أن تجعله اجتماعًا شخصيًا وليس افتراضيًا، ويشير ذلك إلى عزم المجموعة على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط وقد تختار خفضًا آخر للعرض، وفقًا لما ذكرته هيليما كروفت، رئيسة استراتيجية السلع في آر بي سي كابيتال ماركتس.

إلى ذلك، بلغ اعتماد كوريا الجنوبية على الخام السعودي أعلى مستوى في 18 عامًا في عام 2023، وبحسب بلاتس، تعتمد كوريا الجنوبية بشكل متزايد على النفط الخام السعودي، حيث حصل رابع أكبر مستورد للخام في العالم على أكثر من ثلث إجمالي مشترياتها من مواد التكرير من كبير منتجي أوبك، حيث تتجنب المصافي المحلية الكورية الجنوبية النفط الروسي تمامًا، بينما يركز العديد من منتجي الخام من خارج الشرق الأوسط على إمداد أوروبا.

وأظهرت أحدث بيانات من مؤسسة النفط الوطنية الكورية الحكومية أن كوريا الجنوبية تلقت 27.96 مليون برميل من الخام من السعودية في فبراير، بزيادة 10.4 ٪ عن العام السابق. وأظهر حساب مصدر الواردات لستاندرد آند بورز جلوبال كومولیوميتي إنسايتس أن كوريا الجنوبية حصلت في الشهرين الأولين على 56.68 مليون برميل من الخام السعودي، مما يشكل 33.6 ٪ من إجمالي واردات البلاد من مواد اللقيم خلال هذه الفترة.

على هذا المعدل، مع الأخذ في الاعتبار جهود الحكومة المتزايدة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين سيول والرياض، فإن كوريا الجنوبية في طريقها لتعيين أعلى حصة سنوية من واردات الخام السعودي منذ 36.3 ٪ في عام 1995، وفقًا لمديري المواد الخام في شركتين كوريتين جنوبيتين رئيسيتين ومصافي التكرير ومحللو الصناعة مقرهم في سيول وأولسان. ووضعت كوريا الجنوبية المكابح على جهود تنويع واردات النفط الخام في السنوات 2-3 الماضية حيث فرضت مجموعة الدول السبع عقوبات واسعة النطاق على تجارة النفط الروسية، في حين أن المنتجين الرئيسين في الأميركتين وأفريقيا يرسلون المزيد من الشحنات إلى المستخدمين النهائيين الأوروبيين، حسبما قال كبير محللي أبحاث السوق في جمعية البترول الكورية. وقال مصدر لوجستيات المواد الأولية وإدارة التجارة في شركة تكرير كورية جنوبية كبرى: «يبدو أن الحكومة وصناعة التكرير حريصة على تعزيز أمن الإمدادات بشكل كبير من خلال موردي الشرق الأوسط، وخاصة المملكة العربية السعودية، وستعتمد كوريا الجنوبية بشكل كبير على إمدادات الخليج، وكذلك النفط الخام الأميركي إلى حد ما، على مدار العام». وقام مسؤولون كبار في وزارات حكومية رئيسة في كوريا الجنوبية بما في ذلك وزارة التجارة والصناعة والطاقة ووزارة الاقتصاد والمالية بزيارة الرياض في فبراير لاستئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع ممثلين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إيذاناً بالجولة السابعة من مناقشات اتفاقية التجارة الحرة الرسمية بين الطرفين.

بالإضافة إلى ذلك، أقامت شركة إس-أويل، ثالث أكبر مصفاة في كوريا الجنوبية، حفل إطلاق حجر الأساس في 9 مارس لأكبر مشروع بتروكيميائيات في البلاد على الإطلاق، بتمويل من شركة أرامكو عبر البحار، وهي شركة تابعة لأرامكو السعودية.

وقال المحلل في جمعية البترول الكورية، إن الهند والصين تستقبلان الخام الروسي بقوة ونشاط وهذا لا يجعل كبار منتجي الشرق الأوسط مرتاحين لأن من مصلحتهم حماية حصتهم في السوق الآسيوية.

وأظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية، أنه بصرف النظر عن السعودية، قفزت واردات كوريا الجنوبية من الخام من الإمارات العربية المتحدة، مورد رئيس آخر للخليج العربي، إلى 10.95 ملايين برميل في فبراير، بزيادة خمسة أضعاف تقريبًا من 2.34 مليون برميل في العام السابق. وقالت مصادر مصفاة مطلعة بشكل مباشر على الأمر لستاندرد آند بورز جلوبال إن معظم شحنات فبراير من الإمارات العربية المتحدة كانت في الغالب مربان وخام زاكوم العلوي.

كما قامت كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة بتكثيف التعاون في مجال الطاقة، تلقت شركة النفط الوطنية الكورية مؤخرًا مليوني برميل من الخام الإماراتي، مع توقع وصول دفعة أخرى من خام أبوظبي في الأيام المقبلة، حيث أطلق البلدان مشروع تخزين مشترك.

وقال مشاركون في السوق إن صناعة التكرير في كوريا الجنوبية في طريقها لتسجيل صفر واردات من الخام الروسي في الربع الأول وعلى مدار العام بأكمله، حيث قطعت المصافي علاقاتها مع المنتج من خارج أوبك. وأظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية أن كوريا الجنوبية لم تتلق أي شحنة خام من روسيا في فبراير، وهو الشهر الثالث على التوالي من قطع التجارة. وفي عام 2022، تراجعت شحنات الخام الروسي بنسبة 61 ٪ على أساس سنوي إلى 20.98 مليون برميل.

بغض النظر عن الحد الأقصى للسعر 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة السبع، فضلت المصافي الكورية الجنوبية تجنب التعقيدات التجارية واللوجستية والقانونية والمالية والحفاظ على سمعة جيدة، نقلاً عن مسؤولين ومديري المواد الأولية في أربع مصافي كبرى.

في مكان آخر، انخفضت واردات النفط الخام من الولايات المتحدة في فبراير بنسبة 8.6 ٪ عن العام السابق إلى 11.16 مليون برميل، مسجلاً الشهر الثاني على التوالي من الانخفاض على أساس سنوي. ولم تتلق كوريا الجنوبية أي شحنات من خام فورتيز من المملكة المتحدة للشهر الخامس على التوالي في فبراير.

توقعات الطلب الفاتر

في المجموع، استوردت كوريا الجنوبية 87.16 مليون برميل، أو 3.11 ملايين برميل في اليوم، من النفط الخام في فبراير، بزيادة 9.9 ٪ من 79.284 مليون برميل في العام السابق، مدفوعة بانخفاض الاتجاه في الأسعار المعيارية الصريحة، في حين أن شركة نفط كوريا التي تديرها الدولة وكبار المستوردين من القطاع الخاص يتطلعون إلى تجديد مخزوناتهم.

ومع ذلك، فإن واردات النفط الخام ومتطلباته ستكون محدودة خلال الأشهر القليلة المقبلة حيث تجري صناعة التكرير صيانة الربيع، في حين أن معدلات التشغيل ومستويات الإنتاجية تتعرض لضغوط وسط نشاط اقتصادي كئيب وثقة المستهلك الفاترة، حسبما قال مسوقون في نواتج التقطير المتوسطة في شركتين رئيسيتين للتكرير.

ويعتبر الطلب على وقود النقل ضعيفًا للغاية حيث يستمر التضخم المرتفع وضعف العملة في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي، في حين أن توقعات الطلب على الوقود الصناعي تبدو غائمة أيضًا حيث تعاني قطاعات التصنيع والمال والبناء في البلاد، كما يعاني المسوقون والتجار المتوسطون في سيول. وفي الشهرين الأولين، استوردت كوريا الجنوبية 168.796 مليون برميل من الخام، بانخفاض 3 ٪ من 174.076 مليون برميل في نفس الفترة من العام الماضي.

أسعار النفط تتأثر بدوامة المعنويات السلبية وزيادة مخاوف الركود الأمريكي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، إن أسعار النفط انخفضت للأسبوع الثالث على التوالي، حيث تفاقمت المخاوف بشأن ضعف الطلب بسبب أحجام التداول المنخفضة، بينما استقر الخام الأمريكي وسط تجدد عدم الاستقرار بين المقرضين الأمريكيين الإقليميين والمخاوف من أن الاقتصاد يتجه إلى الركود، مشيرا إلى أن سلسلة الانخفاضات الأسبوعية هي الأطول هذا العام. وأوضح التقرير الذي نشر أمس، أن علامات القوة في سوق النفط الفعلية تشير إلى أن عمليات البيع -التي تضمنت انخفاضا قصيرا ودراماتيكيا إلى أدنى مستوى في ختام الأسبوع منذ -2021 ربما كانت مفرطة، لافتا إلى تأكيد شركة «شل بي إل سي» أن السوق كانت في الواقع ضيقة للغاية. ونقل عن شركة «بي في إم أويل أسوشييتس ليمتد» تأكيدها أن هناك سببا وجيها للشعور بالتفاؤل، مشيرة إلى أن صورة الطلب البناءة في الصين تأخذ مركز الصدارة مرة أخرى. وارتفعت أسعار النفط في ختام تعاملات الأسبوع، لكنها تكبدت ثالث خسارة أسبوعية على التوالي بعدما سجلت هبوطا حادا في وقت سابق من الأسبوع قبيل قرارات رفع الفائدة من بنوك مركزية كبرى وبفعل مخاوف من أن تؤدي الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة لإبطاء الاقتصاد وتراجع الطلب على النفط. وذكر التقرير أنه في الشرق الأوسط قال العراق إنه لم يبرم بعد اتفاقا مع تركيا يسمح باستئناف ما يقرب من نصف مليون برميل يوميا من صادرات النفط العراقية عبر البلاد، مشيرا إلى أن المواجهات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان عطلت الشحنات من ميناء جيهان منذ أواخر مارس الماضي. وأشار إلى أنه يتم تداول النفط الخام في ظل دوامة المعنويات السلبية وزيادة التقلبات والمخاوف الكلية والركود المادي في السوق وسوف تجعل التقلبات السعرية الخام أقل جاذبية للاستثمار بالنسبة لمستثمري الطاقة في هذه المرحلة، وسيظل في براثن استراتيجيات التداول المنتظمة. وأشار التقرير إلى تعرض النفط لضغوط، حيث أثبتت التدفقات من روسيا أنها أكثر مرونة مما كان متوقعا، وذلك رغم تعهد موسكو بخفض الإمدادات وشبكة العقوبات الغربية المفروضة بعد الحرب في أوكرانيا، لافتا إلى تأكيد روسيا مرة أخرى التزام البلاد بمتابعة تخفيضات الإنتاج المعلنة.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن الاتجاه الهبوطي في الأسواق مدفوع بتجدد المخاوف من انتقال عدوى الأزمة المصرفية الأمريكية والأرقام الصناعية الفاترة من الصين، إضافة إلى تداعيات الناقلات المختطفة في مضيق هرمز وتراجع المخزونات الأمريكية وعدم وجود صفقة لإطلاق صادرات النفط الكردية، مشيرا إلى الوضع القاتم إجمالا للاقتصاد العالمي الكلي.

ويعقد تحالف «أوبك+» اجتماعا في شهر يونيو المقبل، وهو اجتماع موضع ترقب شديد بسبب الظروف الاقتصادية الدولية الحرجة والمعقدة ولبحث الرد على الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام وسط تلميحات من «أوبك+» على إقرار إلى مزيد من التشديد على أهداف الإنتاج.

وذكر التقرير أن مزيجا من المخاوف المصرفية المتجددة في الولايات المتحدة والانكماش المفاجئ في أنشطة التصنيع في الصين أثار معنويات هبوطية، مضيفا أنه في حين أن مخاوف الركود هي أكثر من مجرد توتر في السوق هناك كثير من القضايا المتعلقة بجانب العرض التي قد تركز عليها الأسواق في النصف الثاني من العام الجاري.

وتتغلب مخاوف الركود والقلق بشأن النظام المصرفي الأمريكي على أي مخاوف بشأن العرض، ويأتي التراجع رغم تحرك «أوبك+» لخفض إنتاجها الجماعي بأكثر من مليون برميل يوميا.
وأشار التقرير إلى أن المعنويات سلبية في الوقت الحالي، حيث إن السوق في منطقة ذروة البيع، ولا تزال التوقعات التحليلية المستقبلية تظهر أن السوق ستكون في حال عجز خلال النصف الثاني من العام، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وأدى تجدد التداعيات المصرفية الأمريكية إلى إثارة مخاوف من انتشار العدوى وتضخيم محادثات الركود في حين أدى الانكماش المفاجئ في أنشطة التصنيع في الصين إلى تراجع التفاؤل بشأن توقعات الطلب على النفط. وأبرز التقرير حدوث ركود في التصنيع ونقل البضائع في الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن النشاط في تلك الحقول يتراجع لستة أشهر متتالية، ما أدى إلى انخفاض استهلاك الديزل، وكذلك انخفاض استهلاك الكهرباء، لافتا إلى أن هذه الاتجاهات تشير إلى أن القلق بشأن الطلب على النفط في أحد أكبر المستهلكين -وأكبر منتج- ليس مجرد توتر في السوق، ولا توجد مخاوف من الانهيار المصرفي بعد ثاني أكبر انهيار للبنك منذ أزمة 2008، الذي شهد الاستحواذ على بنك فيرست ريبابليك من قبل جيه بي مورجان.

وأضاف أنه في غضون ذلك لا تزال مخاطر العرض قائمة، حيث لم يتوصل العراق وكردستان بعد إلى اتفاق يسمح باستئناف صادرات الخام من منطقة الحكم الذاتي، وأنه إذا هدأت مخاوف الركود في الولايات المتحدة في مرحلة ما، فقد يتم استبدالها بقلق بشأن العرض، ما قد يدفع النفط إلى الارتفاع.

من ناحية أخرى، أغلق خام برنت مرتفعا 2.80 دولار، أي 3.9 في المائة، عند 75.30 دولار للبرميل. وزاد خام غرب تكساس الأمريكي الوسيط 2.78 دولار، أي 4.1 في المائة، ليبلغ 71.34 دولار للبرميل عند التسوية، وذلك بعدما تراجع على مدى أربعة أيام لأدنى مستوياته منذ أواخر 2021. وأنهى خام برنت الأسبوع منخفضا نحو 5.3 في المائة، بينما هوى خام غرب تكساس الوسيط 7.1 في المائة رغم انتعاشهما الجمعة. وقال دينيس كيسلر النائب الأول للرئيس لدى «بي.أو.كيه فاينانشال»: «الخام يحاول عكس الاتجاه النزولي في الأسعار في الآونة الأخيرة الذي سببه ارتفاع أسعار الفائدة والمخاوف بشأن الركود، خصوصا في القطاع المصرفي. ويرى بعض المحللين أن العوامل الأساسية في السوق الحاضرة أقوى مما تشير إليه سوق التعاملات الآجلة. وساعد تقرير أفضل من المتوقع للوظائف في الولايات المتحدة على تهدئة المخاوف من حدوث ركود اقتصادي وشيك، كانت من ضمن أسبابها تجدد المخاوف المصرفية ويتوقع المستثمرون على نطاق واسع أن يتوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي -مؤقتا- عن رفع أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية لشهر يونيو، ولكن نشاط المصانع انكمش في الصين بشكل غير متوقع في أبريل مع تراجع الطلبيات في ظل تأثر قطاع الصناعات التحويلية بضعف الطلب المحلي. لكن توقعات بتخفيضات محتملة في الإمدادات خلال الاجتماع المقبل لمجموعة »أوبك+« للدول المنتجة في يونيو قدمت بعض الدعم للأسعار حسبما قال كلفين وونج محلل أول الأسواق لدى أوندا في سنغافورة.

من جانب آخر، انخفض العدد الإجمالي لأجهزة الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار سبعة هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار اثنين الأسبوع الماضي وهو أكبر انخفاض منذ فبراير.

وأوضح تقرير بيكر هيوز الأمريكي الأسبوعي، أن إجمالي عدد الحفارات الآن أعلى بـ43 منصة من هذا الوقت في عام 2022، و327 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء.وأشار التقرير إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار ثلاثة هذا الأسبوع، بينما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار أربعة، وجاء معظم الانخفاض من حوض بيرميان.

زيادة استخدام الطاقة المتجددة تحقق أهداف التحول الخليجي للاقتصاد الأخضر

الرياض

نظَّم مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس، الحلقة النقاشية الثالثة لاستشراف الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي والتنموي الخليجي المشترك، بعنوان «مستقبل الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون»، التي تستضيفها وزارة الاقتصاد بسلطنة عُمان على مدى يومين في العاصمة العمانية مسقط،بحضور أكثر من 70 مشاركًا من عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية والمراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص والغرف التجارية في دول مجلس التعاون. وأكد وكيل وزارة الاقتصاد بسلطنة عمان الدكتور ناصر بن راشد المولى خلال افتتاح أعمال الحلقة النقاشية، أن التحول للاقتصاد الأخضر يعد توجهاً تسعى له الدول كافة، مستعرضاً نموَ الأنشطة التي تدعم التحول للاقتصاد الأخضر كنمو مبيعات السيارات الكهربائية وغيرها. من جانبه، ثمَّن مدير عام مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون خالد بن إبراهيم آل الشيخ -في كلمة له- جهودَ دول المجلس في تحولات الطاقة والتغيُّر المناخي. وتطرَّق إلى أهداف دول المجلس بشأن زيادة استخدام الطاقة المتجددة، والممكنات التي تنتهجها دول المجلس نحو تحقيق أهداف التحول للاقتصاد الأخضر كتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، ودعم البحوث والابتكار في مجال الهيدروجين، وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وتوفير الدعم والحوافز للمستثمرين في مشاريع الطاقة المتجددة. ونوَّه آل الشيخ إلى أن الحلقة النقاشية تعقد قبل أشهر قليلة من استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرَ الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ «COP28» الذي سيعقد خلال المدة من 30 نوفمبر – 12 ديسمبر 2023م – في إمارة دبي، آملاً أن تسهم أوراق العمل والجلسة الحوارية والمداخلات والمناقشات في الحلقة إلى ما يمكن أن تقدمه دول المجلس بشكل مشترك من أفكار ورؤى ومواقف موحدة في ذلك المؤتمر، مشيراً إلى أن الحلقة النقاشية جاءت بمشاركة كبيرة ومتنوعة من المتخصصين في مختلف الجهات، وشاركت تلك الجهات بأوراق عمل متميزة عن الاقتصاد الأخضر، وركزت على محاور متعددة؛ كالحياد الكربوني، وأفضل الممارسات لتعزيز الاستثمار الأخضر، والتوجهات للتحول الشامل للاقتصاد الأخضر، ودور الهيدروجين الأخضر، وآفاق نوعية لاستثمار وترشيد الموارد الطبيعية بما يحقق الاستدامة الاقتصادية، وجهود المملكة العربية السعودية في تعزيز كفاءة الطاقة.

وتضمَّنَت حلقة النقاش - التي تهدف إلى تنظيم حلقات نقاشية دورية لوضع الاستراتيجيات ومواكبة المتغيرات العالمية- استعراضَ سبع أوراق عمل متخصصة في الاقتصاد الأخضر مقدمة من الجهات المشاركة، بالإضافة إلى جلسة حوارية حول مستقبل الطاقة المتجددة في دول المجلس شارك فيها عدد من المتخصصين والأكاديميين.

واختتمت الحلقة حول عدد من المبادرات والتوصيات التي يجري العمل على استكمال مراجعتها وتحليلها وعرضها على اللجان الوزارية المتخصصة.

100 ألف محطة لشحن السيارات الكهربائية في فرنسا .. تفوقت على ألمانيا

الاقتصادية

قالت الرابطة الأوروبية لوسائل النقل الكهربائية «أفير» في باريس، إن فرنسا لديها الآن أكثر من 100 ألف محطة شحن للسيارات الكهربائية.

ويضع ذلك فرنسا في المركز الثاني في الاتحاد الأوروبي بعد هولندا وقبل ألمانيا، وفقا لـ«الألمانية» أمس. ومنذ بداية العام الجاري فقط، أضيف 17 ألف محطة شحن جديدة إلى شبكة محطات الشحن.

وأضافت الرابطة، أن هناك سبعة آلاف نقطة للشحن السريع على طول الطرق السريعة في فرنسا، وبحلول 2030، يجب أن يرتفع عدد محطات الشحن العامة إلى 400 ألف محطة.

ولدى ألمانيا حاليا أكثر من 70 ألف نقطة شحن، ونحو 13 ألف نقطة للشحن السريع تعمل منذ الأول من شباط (فبراير) الماضي، وفقا للوكالة الاتحادية للشبكات.

وقال كليمنت موليزون رئيس الرابطة، «يجب أن نكون قادرين على دعم تطوير سوق السيارات الكهربائية والأفضل من ذلك أنه يجب أن نستبق ذلك».

وأفادت البيانات الصادرة عن المكتب الاتحادي للمركبات في ألمانيا، بزيادة الطلب على السيارات الكهربائية الجديدة في ألمانيا في الشهر الماضي وذلك بعد الضعف الذي سجله الطلب في بداية العام الحالي.

وأوضح المكتب أن عدد السيارات الكهربائية الجديدة التي تم ترخيصها في ألمانيا خلال نيسان (أبريل) الماضي وصل إلى نحو 29 ألفا و740 سيارة، في ارتفاع بأكثر 34 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من 2022. وذكر المكتب أن نسبة السيارات الكهربائية الخالصة قياسا إلى إجمالي تلك التي تم ترخيصها حديثا وصل إلى نحو 15 في المائة.

وكان الطلب على السيارات الكهربائية في ألمانيا قد انخفض في بداية العام بسبب تراجع الدعم المخصص لهذه السيارات ابتداء من كانون الثاني (يناير) الماضي.

ووصل إجمالي سيارات الركاب التي تم ترخيصها حديثا في ألمانيا الشهر الماضي إلى 202 ألف و974 سيارة بارتفاع 12.6 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وقالت رابطة الشركات الدولية لتصنيع السيارات راينهارد تسيربل، «نتوقع نموا ملحوظا في مجمل الربع الثاني أيضا»، وفي الوقت نفسه رأى تسيربل، «لا يمكن لهذا أن يخفي حقيقة أنه لا يزال هناك شوط طويل قبل الوصول إلى أفضل الأرقام التي تحققت في أعوام ما قبل كورونا».

الفحم يهيمن على مزيج الطاقة في الهند حتى 2030

عكاظ

يتوقع أن يبقى الفحم أكبر مصدر لتوليد الكهرباء في الهند بحلول عام 2030، وسط الحاجة إلى إنشاء محطات جديدة إضافية، حتى مع إضافة الدولة منشآت قياسية للطاقة النظيفة تحقيقاً للأهداف المناخية.

وتسعى الهند، ثالث أكبر مصدر للانبعاثات في العالم، إلى تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء مدفوعاً بارتفاع استهلاك الفرد من الطاقة وانتعاش الصناعة بعد الوباء، في الوقت الذي تتخذ فيه الدولة إجراءات لإزالة الكربون من قطاع الطاقة، وفقاً لهيئة الكهرباء المركزية التابعة لوزارة الطاقة.

وقال رئيس الهيئة غانشيام براساد، في تقرير: «إن توافر الكهرباء بأسعار معقولة وموثوقة هو عامل رئيسي في النمو المستدام للبلاد».

وذكرت الهيئة في التقرير الذي نُشر أخيراً، أن الفحم سيشكل نحو 54٪ من توليد الكهرباء في عام 2030، حيث ستطلب الحاجة إلى ما يصل إلى 46 غيغاواط من الطاقة الإضافية إلى جانب مصادر الطاقة المتجددة الجديدة. ويمثل الوقود الأحفوري حالياً نحو ثلاثة أرباع عملية التوليد، وتسعى المناجم جاهدةً لاستخراج المواد بوتيرة قياسية تجنباً للنقص الذي تسبب في انقطاع التيار الكهربائي خلال الصيف الأخير.

مصر تعتمد سعر 90 دولاراً لبرميل النفط في ميزانيتها الجديدة

اقتصاد الشرق

ستعتمد مصر سعر برميل النفط عند 90 دولاراً في الميزانية الجديدة للسنة المالية 2023-2024، حسب فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب المصري لـ»اقتصاد الشرق».

في ميزانية السنة المالية الحالية اعتمدت مصر سعر النفط عند 80 دولاراً، ارتفاعاً من 75 دولاراً للبرميل في السنة السابقة. لكن الحكومة عادت في فبراير الماضي ورفعت تقديراتها لتكلفة النفط لسنة 2022-2023 التي تنتهي في 30 يونيو المقبل إلى 90-95 دولاراً.

بلغ سعر برميل النفط الخام في التداولات الآجلة يوم الجمعة نحو 75 دولاراً.

تستهلك مصر سنوياً نحو 12 مليون طن سولار، ونحو 6.7 مليون طن بنزين، حسب أحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن السنة المالية 2019-2020.

رفعت مصر سعر السولار جنيهاً واحداً إلى 8.25 جنيه للتر (27 سنتاً أميركياً) يوم الخميس، فيما أبقت البلاد أسعار البنزين ثابتة.

يبلغ دعم الحكومة المصرية الموجه إلى السولار حالياً 64 مليار جنيه سنوياً بعد قرار الزيادة، مقارنة بـ80 مليار جنيه قبل قرار الزيادة، بما يعني وفورات لخزينة الدولة تقدر بـ16 مليار جنيه سنوياً، أي أكثر من نصف مليار دولار بسعر الصرف الحالي للجنيه.

قرار زيادة سعر السولار سبقه قبل نحو أسبوعين رفع مصر موازنة الدعم والحماية الاجتماعية للسنة المالية المقبلة ٪48.8، لتقفز إلى 529.7 مليار جنيه، بهدف مواجهة موجة التضخم. ونال دعم المواد البترولية حصة وازنة من الدعم بأكثر من 119 مليار جنيه.

تراجع تكلفة التنقيب عن النفط الصخري للمرة الأولى منذ عامين

اقتصاد الشرق

تراجعت تكاليف التنقيب عن النفط الصخري، للمرة الأولى منذ عامين وسط انخفاض الطلب على المعدات والعمال. تمر أسعار مدخلات إنتاج حقول النفط الرئيسية مثل أنابيب الصلب وأطقم التكسير الهيدروليكي بمرحلة انخفاض، بحسب مسؤولين تنفيذيين من شركات متخصصة في النفط الصخري على غرار شركتي «ديامونـد باك إنرجي» و«ماراثون أويل».

يشكل التوقيت معضلة، بعد أن شهدت أسعار النفط الأميركي أسوأ بداية لها العام الجاري منذ عمليات الإغلاق أوائل 2020، ما أجج الشكوك حول الحكمة من إضافة إمدادات نفطية أكثر للأسواق العالمية.

توقف الحفريات

يُعزى تراجع مستكشفي أسعار النفط الصخري جزئياً للهبوط الشديد في أسواق الغاز الطبيعي الذي يدفع الشركات لتعليق أو إلغاء أعمال الحفر، وتحويل معدات الحفر لمشروعات النفط الخام الأعلى ربحية.

قال الرئيس التنفيذي لشركة «ديامونـد باك»، ترافيس ستيس، الأسبوع الجاري: إنه تراجع في التكلفة، في إشارة لهبوط 25 دولاراً للقدم الواحد في تكلفة أنابيب الصلب على سبيل المثال.

في المقابل، تعارض شركات تقديم خدمات حقول النفط على غرار شركة « هاليبرتون» ذلك، متعهدين بوقف تشغيل معداتهم عوضاً عن مراقبة الرسوم وهي تنخفض.

جاءت «هاليبرتون» وزميلتها عملاقة حقول النفط «إس إل بي» (SLB) من بين أسوأ أسهم شركات الطاقة أداء العام الجاري ضمن مؤشر «ستاندرد أند بورز 500».

أشار جيه ديفيد أندرسون، محلل شركة «باركليز كابيتال»، في أثناء مقابلة عبر الهاتف: «يمثل ذلك أول اختبار حقيقي تتعرض له شركات تقديم الخدمات في هذه الدورة الاقتصادية، فهل يمكنها الثبات على موقفها الحالي؟».

تكاليف التشغيل

سيستمع المحللون والمستثمرون إلى المزيد من وجهات النظر إزاء تكاليف تشغيل حقول النفط عندما تستضيف شركة تنقيب للنفط الصخري «إي أو جي ريسورسز» مؤتمر عبر الهاتف محدد له موعد عند الساعة 10 صباحاً بتوقيت نيويورك.

حتى قُبيل الهبوط 15٪ لأسعار النفط الأميركية القياسية العام الجاري، كانت شركات تنقيب النفط الصخري تتحلى بضبط النفس إزاء التوسع في الإنتاج. كان لمكافأة المستثمرين برفع توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم الأولوية على زيادة الإنتاج للمرة الأولى في القطاع اليافع.

جعل ذلك المديرين التنفيذيين لشركات خدمات حقول النفط أمام خيار صعب بين الثبات على طريقة التسعير الحالية أو منح خصومات للإبقاء على العملاء والحصة السوقية.

كتب جيمس ويست، المحلل في «إيفركور»، في مذكرة للعملاء: «يعيش سوق الطاقة في أميركا الشمالية في حالة تغيير مستمرة، في ظل آراء ووجهات نظر مختلفة بين شركات تقديم خدمات حقول النفط، ويقدم بعض شركات التعهيد في حقول النفط خصومات لضمان استمرار استعمال أساطيل معداتهم بينما يرفع آخرون الأسعار أو يبقونها ثابتة».

تخفيض الرسوم

تُوقف شركة «هيلمريش اند باين»، أكبر شركة خدمات تزويد بمعدات الحفر في حوض بيرميان، عمل معداتها عوضاً عن تخفيض الرسوم. تشكل عقود إيجار الحفارات 15٪ من تكلفة حفر بئر جديدة، لذا فإن تقليص الرسوم لا يضمن استعمال المعدات، بحسب المدير المالي لـ«هيلمريش» مارك سميث. وعوضاً عن ذلك، فإن تسهيلات الأسعار تضر بطريقة كبيرة مالكي الحفارات لأنها تضع ضغوطاً هبوطية على الإيجارات عندما يحين تجديد العقد، حسبما ذكر.

اختتم أندرسون من «باركليز»: «من اليسير للغاية الاستسلام لتخفيض للأسعار وفي المقابل يصعب تماماً العودة لرفعها».

خفض انبعاثات النفط والغاز يتطلب 600 مليار دولار حتى عام 2030

رجب عز الدين

الطاقة

تصدّرت مسألة خفض انبعاثات النفط والغاز أولويات المنظمات الدولية منذ سنوات في إطار خطط تحول الطاقة والحياد الكربوني بحلول عام 2050، وسط تحديات تحيط بتكلفة الانتقال ومصادر تمويله.

وكشف تقرير حديث صادر عن وكالة الطاقة الدولية عن مسؤولية عمليات النفط والغاز عن 15٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتعلقة بالطاقة.

وحض التقرير الشركات والحكومات على ضرورة خفض انبعاثات النفط والغاز بأسرع وقت ممكن لضمان تحقيق خطط الحياد الكربوني الطموحة بحلول عام 2050، وفقًا للتقرير، الذي اطلّعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

5.1 مليار طن في 2022

قدّرت وكالة الطاقة الدولية حجم الانبعاثات الصادرة عن عمليات إنتاج النفط والغاز ونقله ومعالجته في عام 2022، بما يعادل 5.1 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون.

كما قدرت حجم الإنفاق اللازم لخفض انبعاثات النفط والغاز بـ600 مليار دولار، خلال السنوات الـ7 الممتدة من 2023 إلى 2030، وهو ما يمثل 15٪ فقط من صافي دخل الصناعة في العام الماضي، وفقًا لتفاصيل مالية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وتراهن الوكالة الدولية على القدرات المالية الكبيرة لقطاع النفط والغاز حول العالم؛ ما يجعل قرار خفض الانبعاثات في مقدور الشركات والحكومات، خاصة بعد قفزة أسعار الطاقة القياسية التي يعيشها العالم منذ الحرب الروسية الأوكرانية.

خفض انبعاثات النفط والغاز بـ٪50

تعتقد وكالة الطاقة الدولية أنه من الممكن خفض انبعاثات النفط والغاز بنسبة ٪50 بحلول نهاية العقد الحالي، وفقًا لسيناريو الحياد الكربوني الخاص بالوكالة، بل قد تزيد هذه النسبة إلى ٪60، إذا رافقتها إجراءات تقليص الاستهلاك العالمي للنفط والغاز.

وتضمّن تقرير وكالة الطاقة الدولية 5 توصيات رئيسة لمساعدة الشركات والحكومات على خفض انبعاثات الكربون الصادرة عن عمليات القطاع كاملة، بداية من مراحل الاستكشاف والتنقيب، مرورًا بالاستخراج والإنتاج، حتى عمليات المعالجة والتكرير وغيرها.

وشملت هذه التوصيات معالجةَ انبعاثات غاز الميثان، والتخلص من جميع عمليات الحرق غير الطارئة للغاز، وكهربة جميع مرافق عمليات المنبع (الاستكشاف والإنتاج)، وتعزيز احتجاز الكربون وتخزينه، والتوسع في استعمال الهيدروجين.

وبلغ حرق الغاز الطبيعي عالميًا 140 مليار متر مكعب في 2022، في الوقت الذي يشير فيه سيناريو الحياد الكربوني إلى ضرورة خفضه بنسبة ٪95 بحلول عام 2030.

وتشمل إجراءات كهربة عمليات المنبع تزويد منصات الحفر والتنقيب بمصادر كهرباء منخفضة الانبعاثات من مشروعات الطاقة المتجددة برًا وبحرًا.

إسكتلندا أول المبادرين

تستعد إسكتلندا لتزويد منصات النفط والغاز في بحر الشمال البريطاني بالكهرباء النظيفة من مزارع رياح بحرية متخصصة لأول مرة في العالم، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وأعلنت إسكتلندا، في 26 مارس/آذار 2023، اختيار 13 عطاءً من أصل 19 عرضًا مقدمًا لتأجير قاع البحر، بهدف إنشاء مزارع رياح متخصصة في تشغيل منصات النفط والغاز البحرية في المملكة المتحدة.

وشملت العروض المقدمة عطاءات من شركتي النفط العالميتين، بي بي البريطانية، وتوتال إنرجي الفرنسية، إضافة إلى شركات أخرى محلية وأوروبية أصغر حجمًا وأقل شهرة.

وتبلغ السعة المخططة لهذه المشروعات قرابة 5 غيغاواط، ومن المقرر منح الشركات الفائزة عقود تأجير لمساحات من قاع بحر الشمال البريطاني لمدد تتراوح بين 25 و50 عامًا.

وتنصح وكالة الطاقة الدولية بالتوسع في كهربة عمليات النفط والغاز عالميًا، إلى جانب توصيات أخرى بالتوسع في مشروعات احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله.

الهيدروجين في مصافي التكرير

كما تنصح الوكالة الدولية بالتوسع في استعمال الهيدروجين منخفض الانبعاثات في مصافي التكرير على مستوى العالم، لمساعدة قطاع التكرير على خفض انبعاثاته تدريجيًا.

ويستعمل الهيدروجين في مصافي التكرير لتقليل نسبة الكبريت في وقود الديزل، المستعمل في صناعة المشتقات النفطية مثل البنزين، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتستعد أكبر شركات النفط الهندية للتوسع في إنشاء مصانع الهيدروجين منخفض الانبعاثات بجميع مصافي التكرير التابعة لها، في إطار خطة طموحة تستهدف خفض الانبعاثات الصادرة عن عمليات المعالجة والتكرير بحلول 2046. وأعلنت شركة «إنديان أويل» الهندية، في 3 مارس/آذار 2023، دراستها إنشاء سلسلة مصانع متكاملة لإنتاج الهيدروجين في جميع مواقع مصافي التكرير التابعة لها، وفقًا لموقع إنرجي نيوز المتخصص (Energy News).

طرق إنتاج الهيدروجين

ينتج الهيدروجين عبر طرق مختلفة محل جدل، أشهرها انتشارًا، إنتاجه عبر حرق الغاز ويطلق عليه في هذه الحالة الهيدروجين الأزرق تمييزًا له عن الهيدروجين الأخضر الذي يحبذه أنصار المناخ لإنتاجه من التحليل الكهربائي للمياه باستعمال فائض الكهرباء من مشروعات الطاقة المتجددة، لكنه ما زال أقل انتشارًا.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، مصادر إنتاج الهيدروجين حول العالم: كما ينتج الهيدروجين من مصادر الطاقة النووية، ويطلق عليه في هذه الحالة «الهيدروجين الأصفر»؛ تمييزًا له عن أنواع الهيدروجين الأخرى.

وظل هذا النوع من الهيدروجين محل خلاف أوروبي منذ سنوات بين ألمانيا التي لا تعد الطاقة النووية نفسها مصدرًا متجددًا للطاقة، وفرنسا وإسبانيا أكبر الدول الأوروبية المعتمدة على الطاقة النووية في توليد الكهرباء.

وفتحت المفوضية الأوروبية الباب أمام مشروعات الهيدروجين الأصفر لأول مرة في 14 فبراير/شباط 2023، وسط خلافات عميقة أثارتها ألمانيا، بينما أعلنت بريطانيا نيتها فتح بابه في 17 مارس/آذار 2023.

وتنصح وكالة الطاقة الدولية بزيادة الاعتماد على الهيدروجين منخفض الانبعاثات بأنواعه المختلفة، في مصافي تكرير النفط، ضمن خطط خفض انبعاثات القطاع لعام 2030.

جدول أعمال كوب 28

تشجّع الوكالة على إدراج مسألة خفض انبعاثات النفط والغاز على جدول أعمال مؤتمر تغير المناخ كوب 28، المقرر عقده في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وتخص الوكالة الدولية مسألة معالجة انبعاثات غاز الميثان الصادرة عن عمليات القطاع، بوصفها من أهم الإجراءات المطلوب لإنجاح أي خطط مستقبلية متصلة بالصناعة، إلى جانب كونها أكثر التدابير فاعلية من حيث التكلفة.

وأظهرت تحديثات الوكالة لانبعاثات الميثان العالمية بقاء مستوياتها مرتفعة خلال عام 2022، بالمخالفة للآمال والطموحات المعلقة على خفضه منذ سنوات.

الأرباح القياسية مشجعة

تعوّل الوكالة على الأرباح القياسية التي حققتها شركات النفط والغاز الدولية والوطنية خلال العام الماضي، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية؛ ما قد يشجّعها على تخصيص بنود إنفاق أكبر على خطط خفض الانبعاثات خلال السنوات المقبلة.

وأعلنت شركات النفط والغاز الدولية المسؤولة عن نصف إنتاج النفط العالمي خططًا مختلفة -منذ سنوات- لخفض الانبعاثات من عملياتها بحلول عام 2030، ضمن خطط أكبر لعام 2050، إلا أنها تتعرض لانتقادات متكررة لضعف جديتها وتراجع بعضها عن خططه؛ مثل شركة النفط البريطانية بي بي، وتوتال إنرجي الفرنسية، وشركة شل.

أما شركات النفط والغاز الوطنية المملوكة للدولة والمسؤولة عن النصف الآخر من إنتاج النفط والغاز عالميًا؛ فما زالت متأخرة في الالتزام بخطط خفض الانبعاثات مع استمرار تجنبها لمعايير التدقيق المناخي، وفقًا لمؤسسة وود ماكنزي المتخصصة في أبحاث الطاقة واستشاراتها.

شركات النفط الوطنية بعيدة

تنصح وود ماكنزي شركات النفط والغاز الوطنية بضرورة اللحاق بركب التيار العالمي لخفض الانبعاثات في القطاع، عبر توسيع الشراكات التقنية مع الشركات الدولية وتبني تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، إضافة إلى إنشاء أسواق لتداول الانبعاثات على غرار أسواق الكربون في أوروبا وأميركا والصين-مؤخرًا-.

كما تنصح الحكومات بتقديم حوافز سخية للاستثمارات الخضراء وإدراجها ضمن المشروعات مخفضة أو معفية الضرائب، على غرار ما تفعله الولايات المتحدة ودول أوروبا.

أما وكالة الطاقة الدولية فما زالت تلح على توسيع التحالف العالمي في قطاع النفط والغاز لتحقيق أهداف مناخية ذات مغزى في صناعة الوقود الأحفوري وخارجها.

شكراً